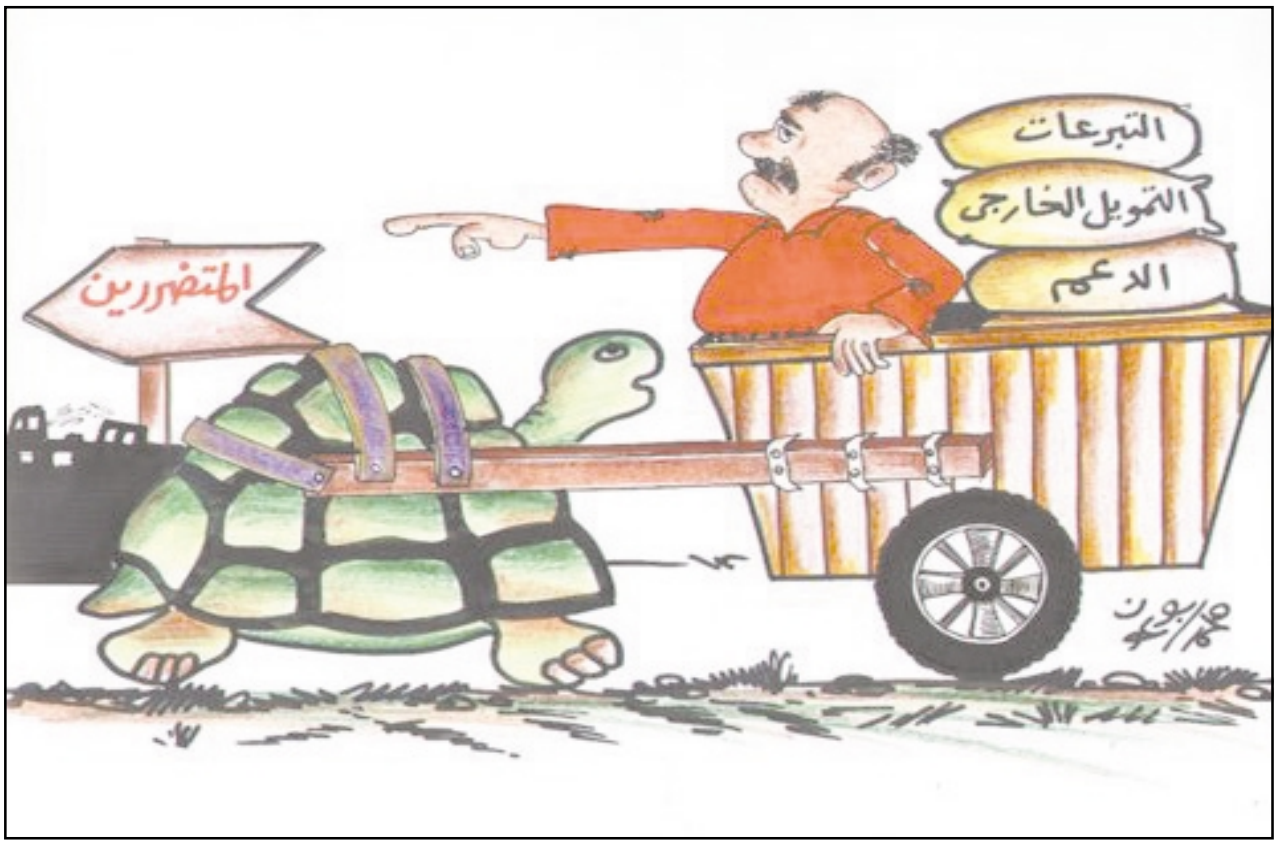

قراءة في كتاب

أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة

تأليف: خليل نخلة، تعريب: ألبرت أغازريان. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، والقدس: مؤسسة الدراسات المقدسية. ٢٠٠٤.

إعداد: وسيم أبو فاشة

يضم هذا الكتاب فضلاً عن مقدمته، خمسة فصول تتناول التجربة التنموية في فلسطين ضمن إطار تحليلي يؤسس للخروج بصورة متكاملة لتحقيق التغيير المطلوب ضمن خصوصية الحالة الفلسطينية.

يقدم الفصل الأول بعض الجوانب التحليلية المحيطة بمفاهيم التنمية، والدعم السياسي والاقتصادي، والسيادة والتمكين، كما تنطبق على الحالة الفلسطينية، إذ يركز المؤلف على الترابط بين التنمية الفلسطينية، في إطار غياب السيادة الوطنية، وتطور الاتجاهات العلمية العابرة للحدود، والتي أجبرت فلسطين على أن تكون طرفاً فيها، إذ أصبح مفهوم التنمية ضمن مشروع العولمة يعبر عن التوزيع غير المتكافئ للقوة، إذ يرمي هذا المشروع ?في الأساس- لخلق الظروف المواتية لتحقيق الحد الأقصى من الإنتاج، وضمان حركة رأس المال المعولم دون أية قيود تحد طبيعة وحجم التدخل، وبات الدعم المالي، الوسيلة الرئيسية للتدخل.

أما تحقيق التنمية في العالم الثالث، وعلى نقيض فهمها القائم على علاقات المانح والمتلقي، فتعني بالأساس الارتكاز على الطاقات الذاتية للشعوب، والحرص على المشاركة والاستدامة، وتحديد الأولويات وفق الحاجات المحلية، والحرص على توسيع قاعدة المستفيدين منها، وضمن هذا الفهم، يطرح المؤلف عدة تساؤلات أبرزها: لماذا لم تشهد فلسطين تنمية من هذا القبيل قبل أوسلو؟ وما هي الشروط الكفيلة لإحداث مثل هذه التنمية؟ وأين تقع التجربة الفلسطينية من تحقيق تنمية تقوم على الاعتماد على الذات والاستدامة والمشاركة؟ وهي الأسئلة التي تسعى فصول الدراسة اللاحقة لسبر أغوارها، في سعي حثيث لتقديم إجابات عنها.

أما فصل الكتاب الثاني، فيغطي التدخلات التنموية مرحلة ما قبل اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣، أي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٢، مع التركيز على دور مؤسسة التعاون الفلسطينية (١٩٨٤-١٩٩٢). ويقسم المؤلف هذه المرحلة حسب التغيرات الملموسة التي طرأت على طبيعة الأهداف الاستراتيجية للتدخلات، وخاصة بالنسبة لوكالات الدعم الفلسطينية، والعربية والإسلامية، إذ تتسم المرحلة الأولى الممتدة من (١٩٧٨-١٩٨٨) بأنها مرحلة التدخل لتعزيز الصمود، وقد ركزت أهداف التدخل هنا، على زعزعة هيمنة الاحتلال، وتعزيز المقاومة عبر زيادة الاعتماد على النفس إنتاجياً، وتقوية المؤسسات المحلية، أما مرحلة الانتفاضة الفلسطينية الأولى وحرب الخليج الثانية، (١٩٨٨-١٩٩٠) فهي مرحلة الاحتياجات الطارئة، إذ تم التركيز على توفير الاحتياجات الأساسية وخاصة في مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، وأخيراً فإن المرحلة التي أعقبت مؤتمر مدريد تعد من ناحية أهدافها التدخلية مرحلة الإعداد للحكم الذاتي، إذ ركز الدعم على المنظمات والمؤسسات المفترض أن تتحول لمؤسسات الدولة القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الفصائلي. وقد ركز المؤلف على تجربة مؤسسة التعاون الفلسطينية، التي رأى أنها لم تستطع تحقيق الكثير من أهدافها المعلنة، والتي سرعان ما تحولت في المرحلة الثانية لوسيط لنقل المساعدات من مصادر أخرى، ولعل هذا يرجع أساساً إلى عدم التجانس في عمل المؤسسة بين الطاقم التنفيذي، وأصحاب رأس المال المستحوذين على صنع القرار داخل المؤسسة، هذا فضلاً عن تجاوز السياسات المقرة في المؤسسة لصالح الاعتبارات السياسية، وخاصة مع انطلاق عملية التسوية السياسية بين م.ت.ف وإسرائيل.

ويتناول الفصل الثالث للكتاب، التدخلات التنموية فترة ما بعد أوسلو، مع التركيز على الاتحاد الأوروبي في الفترة بين (١٩٩٣-٢٠٠١)، ومن ثم تداعيات إعادة الحكم العسكري المباشر لكافة المناطق الفلسطينية. إذ يرى المؤلف أن استراتيجية التدخل الأوروبي، قامت على أهداف سياسية أبرزها: إيجاد الظروف التي تتيح للأطراف تنفيذ اتفاقيات السلام الموقعة، وتطوير أسس لعلاقات تعاون إقليمية، والتي لا يمكن أن تتأتى دون ترسيخ السلام في الشرق الأوسط، وعليه توجه الدعم الأوروبي لوضع حد للتدهور الاقتصادي في فلسطين، على أن الأمر تغير مع الانتفاضة الحالية باتجاه تقديم المساعدات الطارئة للحيلولة دون انهيار الخدمات الأساسية والسلطة الفلسطينية، وكان من الواضح أن وتيرة الدعم الأوروبي عبر السنوات التي تلت أوسلو مرتبطة بشكل وثيق بالأوضاع السياسية، وخاصة على صعيد عملية السلام، أكثر مما هي مرتبطة بتحقيق التنمية، ويرى المؤلف أن التخطيط المشوه لعمليات التدخل، والتأخير في تنفيذ كثير من المشاريع، وغيرها من العوامل حالت دون نجاح التدخلات الأوروبية في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

ويعقد المؤلف مقارنة محكمة بين فترتي التدخل (قبل وبعد أوسلو)، من خلال وضع عدة متغيرات تقدم في مجملها -أي عملية المقارنة- إطاراً نقدياً متكاملاً لعملية التنمية في فلسطين. إذ يخلص إلى أن الفترة الأولى من التدخل اعترضتها العديد من العوائق أهمها، غياب سلطة وطنية على الأرض، وغياب سلم أولويات واضح وقابل للتطبيق، وارتباط المنظمات غير الحكومية المتلقية للمساعدات بأولويات الفصائل السياسية ورؤاها، وشيوع حالة من اللاتنسيق بين الجهود المحلية، بل والتنافس بينها للحصول على امتيازات الجهات الممولة، هذا كله يضاف للقيود التي يفرضها الاحتلال على طبيعة وحجم التدخلات التنموية، مما يعني أن زمام المبادرات التنموية في هذه الفترة كانت بيد وكالات الدعم الخارجية و ضمن

التتمة ص ٧

تنمية ع البساطة

مشاريع.. ذنبي انا مشاريع!

بقلم :وداد البرغوثي

الاولويات وما أدراك ما الاولويات هي التي على أساسها تتلقى مؤسسة ما تمويلا من مؤسسة ممولة أو راعية.

لكن لا احد يسأل جادا أية أولويات؟ واولويات من؟ ومن الذي يحددها؟

لا احد يسأل لان السؤال يقود إلى الجواب والجواب يقود إلى المساءلة، ولا احد يريد أن يكون موضع المساءلة. فالكل فوق الشك، والكل يمتلكون الحقيقة وبارومتر الخطأ والصواب.

اذن ليس مهما اولوية من هي التي «نقبض» على أساسها، هل هي اولويتنا أم اولوية المانحين؟.

مشاريع... مشاريع... ينتهي مشروع ويبدأ مشروع آخر، هذا مدته سنة وهذا مدته نصف سنة، وهذا الموظف اسمه مدير وذاك اسمه منسق، وثالث باحث. وهذا المشروع له« target group فئة مستهدفة» وذاك له فئة مستهدفة أخرى. وفي المحصلة كمن يضع الماء في السقا، مهما خضه لن ينتج زبدة ولا حتى(رغوة).

لنتحدث عن- مشاريع المرأة- . ولا يعني هذا أن مشاريع الطفولة والعمال وحقوق الإنسان والتنمية تختلف في شكلها وجوهرها عن مشاريع المرأة فهنا أقول المرأة للمثال لا للحصر.

احد المشاريع كان يتضمن تدريب إعلاميين، قيض لي بحكم وضعي آنذاك في تلك المؤسسة أن اطلع على آليات العمل في هذا المشروع.

جاء الإعلاميون من كل حدب وصوب، وجاء المدربون بعض هؤلاء الاعلاميين حضر في الساعة الحادية عشرة كلفه التدريب أن يقطع الشارع من مكان عمله حتى المؤسسة المضيفة على الرصيف الآخر، في نهاية التدريب سجلت المواصلات «فهي مدفوعة» للمتدربين. سجل الذي قطع الشارع فقط انه قادم من إحدى مدن جنوب الضفة، صحيح انه قادم من هناك لكنه قادم إلى عمله في الأساس ومن ثم انتدبته مؤسسة لحضور هذا التدريب.

ما علينا «لن أطيل في الحديث»لكن الوضع كان محرجا ولم أشأ أن أزيد في حراجته، وبالتالي أزيد من أزمتي النفسية التي تنتابني كلما فكرت في هذه المشاريع. قلت في مؤسستي أحس أننا لا ندرب إعلاميين من اجل تبني قضايا المرأة في كتاباتهم، لكننا ندربهم على السرقة والتكسب، تحت شعار وماله«ما حدا دافع اشي من كيسه» .

الحقيقة مرة، لا احد يقبل ان يتجرع المر لذلك يبتعدون عن الحقيقة.

ترى من سأل النساء عن اولوياتهن وكم امرأة قالت: أولوياتي تدريب صحفيين على«الجندر». وأسأل كم نسبة الفلسطينيات وحتى العربيات اللواتي سمعن بمصطلح« الجندر»او يعرفن معناه، هكذا هي المؤسسات لا استثني منها واحدة، مشاريع نشرات، ملصقات، تدريب، وجبات دسمة ومواصلات مدفوعة، مصاريف قاعات، واجور مدربين، والكل« بتبغدد» وكأنه سيدرب على بناء مفاعل نووي لا يلقي محاضرة قرأها عشرات المرات، واحيانا لنفس الجمهور.

المرأة، العامل، الإنسان صاحب الحق المهضوم، الطفل وغير ذلك من الفئات المستهدفة«لا من شاف ولا من دري» يبقون جميعا على حالهم، لا تطوير ولا تغيير إلا في تقارير المؤسسات، لا على الأرض !!!

ونعود الى نقطة البدء. لنسأل اولويات من ؟ التجربة الشخصية والتي سبقتها القناعة كانت أن المؤسسات المانحة لها أولوياتها التي تمول على أساسها، ولا تضع في اولوياتها بنداً أو مبلغا من اجل هدف تنموي حقيقي، لها اولوياتها وسياساتها إن قبلت ان تلعب ضمن مربع هذه السياسات وتحت سقفها«فأهلا وسهلاً». أما إذا كان طموحك بسقف أعلى أو بمربع أوسع فهذا ليس شأنك ويحجب التمويل.

إلى متى سنظل أدوات تنفيذية، متى ستكون لنا سياساتنا الخاصة واولوياتنا. المؤسسات تكرر نفسها، مشاريع هذه المؤسسة تتكرر في مؤسسة أخرى، حتى قبل أن نسأل أنفسنا هل نجح الآخرون أم فشلوا ونحن في مؤسستنا سنعيد إنتاج الفشل.

ذات مرة اقترحت على عدد من «مسائيل» المؤسسات النسوية أن توحد جهودها الاعلامية في نشرة تصدر قوية، بدل أن تكون نشرات تحمل ذات المضامين لكنها ضعيفة، وغير منتظمة وتصدر في أوقات متباعدة وبالتالي تصبح عديمة التأثير.

نظريا سمعت استحسانا للفكرة، لكن عمليا الكل«طنش» لماذا؟ حتى لا تفتح ملفات المؤسسات المالية على بعضها البعض، وربما لان المولين لهم سياستهم الخاصة.

غادرت المؤسسات وأنا اردد أغنية أتخيل أن لسان حال المرأة يرددها:

مشاريع ياقلبي العنا مشاريع

مشاريع وايش ذنبي أنا مشاريع

مع الاعتذار للفنان صاحب أغنية«مقادير».

البيدر

هيئة التحرير:
د. نادر سعيد
ايمن عبد المجيد
وسيم ابو فاشة

سكرتير التحرير:
جبريل حجة

بدعم مالي من المعهد الجمهوري الدولي
WITH SUPPORT FROM THE
INTERNATIONAL REPUBLICAN INSTITUTE.

مطابع الأيام ٢٩٨٧٣٤١/٤